الأمم المتحدة

UNW/2025/2

Distr.: General
11 April 2025
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

**الدورة السنوية لعام 2025**

17–19 حزيران/يونيه 2025

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

**التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

## تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025

موجز

هذا هو التقرير السنوي الثالث الذي تقدمه المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025. ويعرض هذا التقرير قبل الأخير نتائج السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

والتقرير مشفوع بعدة مرفقات، منها بوابة الشفافية التي تتضمن تفاصيل إضافية عن النتائج التي أحرزتها الهيئة، ومرفق عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومرفق عن مهام/هيئات الرقابة المستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وترد عناصر مشروع قرار في الفرع السابع.

070525 230425 25-05955 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

1 - لقد أكد عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها في عام 2024 تأكيدا أقوى من أي وقت مضى مركزية الولاية المنوطة بالهيئة وضرورة المساواة بين الجنسين في سياق عالمي محفوف بالتحديات. فقد تضافرت أوجه عدم المساواة الراسخة منذ أمد بعيد مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، إلى جانب التغير التكنولوجي المتسارع والنزاعات الأكثر تعقيدا من أي وقت مضى. وهيأت التطورات العالمية فرصا للنساء والفتيات، كما طرحت عليهن تهديدات، حيث تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها بلا كلل لاستغلال الفرص والتخفيف من وطأة التحديات.

2 - ومع أن بلدانا عديدة شهدت نكوصا عن حقوق المرأة، فإن حركة الدفاع عن المساواة بين الجنسين ظلت قوية ومفعمة بالحيوية وسجلت حضورها في الفضاءات العالمية المتعددة الأطراف وفي عمل المنظمات النسائية الشعبية، تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل المستويات. وفي إطار تنفيذ ولايتها الثلاثية، وباستثمارات بلغت 622,8 مليون دولار في 109 بلدان/مناطق، حققت الهيئة نتائج ملموسة للنساء والفتيات في جميع مجالات التأثير الأربعة للخطة الاستراتيجية 2022–2025 على النحو الذي يرد بيانه في هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، واصلت الهيئة مسار التحسين التنظيمي والشفافية، مع إحراز تحسينات قابلة للقياس في الفعالية والكفاءة تؤهلها لمواصلة تحقيق نتائج أفضل للنساء والفتيات في كل مكان.

3 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال البلدان النامية تواجه فجوة تمويلية مذهلة بين الجنسين تبلغ سنويا 420 بليون دولار. ويعيش أكثر من 3,3 بلايين شخص في بلدان تتجاوز فيها مدفوعات فوائد الديون حاليا ما يُنفق على الصحة أو التعليم. هذا يؤثر على النساء بشكل غير متناسب، حيث تستهدف 18 في المائة فقط من تدابير الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها الحكومات منذ عام 2022 تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة. وقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 ما عدده 70 بلدا لزيادة التمويل من أجل المساواة بين الجنسين، وساعدت 50 بلدا لإحداث تحول في نظم الرعاية من خلال التمويل الطويل الأمد، وجمع بيانات أوفى، وتعزيز الأطر المعيارية والسياساتية، وتغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية. وشددت لجنة وضع المرأة في عام 2024 على الحاجة الماسة إلى تمويل المساواة بين الجنسين، وسلطت الضوء على مركزية الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة في معالجة الفقر بين النساء والفتيات. وفي عام 2025، يتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة بالغة الأهمية للدول الأعضاء للنهوض بالالتزامات وإصلاح الهيكل المالي الدولي حتى يكون صالحا لتحقيق الغرض المنشود لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة.

4 - ولا يزال العنف ضد المرأة مستمرا بمستويات مقلقة، حيث يُقدّر عدد النساء والفتيات اللاتي يُقتلن كل يوم على يد فرد من أفراد الأسرة بنحو 140 امرأة وفتاة. ويتزايد استخدام التكنولوجيا كسلاح لإيذاء النساء والفتيات. فالجهات الفاعلة المناهضة لحقوق المرأة تستخدم الفضاءات الإلكترونية للتهجم على حقوق المرأة وتأجيج كره النساء، وتطبيع العنف، بينما يسهل الذكاء الاصطناعي استشراء المعلومات المضللة المغرضة. وبالاعتماد على ما تتيحه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أدلة وخبرة تقنية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار لها بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجال الرقمي. وسيدعم هذا الإطار الشامل الجهود الوطنية الرامية إلى إنهاء هذا العنف. ومنذ عام 2022، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قام 30 بلدا باعتماد أو تنقيح أو إلغاء 148 قانوناً لإنهاء العنف ضد المرأة.

5 - ولا يزال دور المرأة محدودا في عمليات صنع القرار في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. ففي عام 2024، وهو عام "الانتخابات الكبرى"، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالانتخابات والمجتمع المدني للمساعدة في تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها. ولم تُنتخب سوى 5 نساء في 31 من الانتخابات الرئاسية المباشرة. ومع ذلك، تحقق بعض أوجه النجاح الجديرة بالذكر في البلدان التي أدخلت تعديلات على القوانين والسياسات الانتخابية، حيث زادت مشاركة المرأة، سواء في التصويت أو في الفوز بمقاعد برلمانية. وقد حفزت التوصية العامة رقم 40 بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، التي اعتمدتها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الخبراء والممارسين والمجتمع المدني على إسماع الأصوات الداعية إلى مساواة المرأة في التمثيل. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 ما عدده 67 بلداً، يعيش فيها 2,7 بليون امرأة وفتاة، لتعزيز البيئة القانونية والسياساتية لحماية حقوق المرأة والنهوض بها.

6 - وسُجل من الوفيات المرتبطة بالنزاعات في الفترة 2021-2023 أكثر مما سُجل منها طيلة العقود الثلاثة السابقة. وفي الفترة 2013-2023، ارتفع عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن ضمن 50 كيلومترا من نزاع مسلح بنسبة 50 في المائة. وعلى الرغم من وجود أدلة على الفوائد الكبيرة لمشاركة المرأة في تأمين السلام المستدام، فإن تمثيل المرأة في المفاوضات لا يزال ناقصا إلى حد بعيد، حيث لم تمثل المرأة سوى 5 في المائة من المفاوضين في عمليات السلام التي تم تتبعها في عام 2023. وفي عام 2024، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والدول الأعضاء في لجنة مكافحة الإرهاب. وأقامت الهيئة شراكات أيضا مع منظمات إقليمية وقدمت المساعدة لثمانية بلدان أخرى لاعتماد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونتيجة لذلك، صار بإمكان 141,4 مليون امرأة وفتاة في هذه البلدان أن تستفيد من جهود متكاملة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام والحد من آثار العنف.

7 - وفي السنوات الست الماضية، ارتفع العدد التقديري للأشخاص الذين نزحوا قسراً على الصعيد العالمي بسبب الاضطهاد والنزاع والعنف بنسبة 70 في المائة؛ وبلغ عدد اللاجئين مستويات غير مسبوقة. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركاء في 24 بلداً في سياقات هشة لتحسين إمكانية وصول النساء والفتيات إلى الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك استفادة ما يقرب من 000 470 شخص في ثماني دول عربية. وشاركت الهيئة في قيادة أفرقة عاملة معنية بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني في 19 بلدا، حيث أدى ذلك إلى زيادة حضور المنظمات النسائية المحلية في الأفرقة القطرية للعمل الإنساني، وإلى إنشاء وتعزيز المجموعات الاستشارية النسائية باعتبارها مصدرا للتوجيه الاستراتيجي لما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال استجابةً لحالات الطوارئ. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تستفيد النساء والفتيات حاليا في 30 بلداً من اعتماد تشريعات وسياسات واستراتيجيات وخطط وتقييمات للحد من مخاطر الكوارث يؤخذ فيها بما لدى النساء والفتيات من إمكانات للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتعافي منها.

8 - وتعيق الثغرات القائمة في البيانات الجنسانية المساواة بين الجنسين، إذ تحجب حقائق الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات. فحتى آذار/مارس 2024، لم يكن لدى أي بلد بيانات كاملة عن جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 52 ذات الصلة بالمسائل الجنسانية. ومنذ عام 2016، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعطي الأولوية لتعزيز إنتاج البيانات الجنسانية واستخدامها، بما في ذلك تحديد الثغرات وفهم التحديات وتخصيص الموارد بفعالية. وقد أدى ذلك إلى زيادة بنسبة 30 نقطة مئوية في البيانات المتعلقة برصد مؤشرات أهداف

التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الجنسانية. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 بتقديم المساعدة في 60 بلدا لإنشاء 72 من آليات التنسيق لتحسين عمليات إنتاج البيانات الجنسانية واستخدامها.

9 - وفي وقت من الصدود القوي، أصبحت ولاية التنسيق التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لصون حقوق المرأة. ففي عام 2024، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين، وهي مبادرة رائدة تحشد منظومة الأمم المتحدة بأكملها حول هدف تسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كأمانة للخطة وككيان رائد لنصف مسرّعاتها. وسيكون للتنفيذ التام وبأمانة إسهام لا غنى عنه في تحقيق الأبعاد الجنسانية لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوجه أعم.

10 - ففي عالم منقسم تحف به التحديات، أدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا أساسيا في جمع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والحركات النسائية المطالِبة بالتغيير - بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصول أفريقية والمدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان - لإبقاء المساواة بين الجنسين في الواجهة من العملية الحكومية الدولية لصنع القرار. وأسفر عمل الهيئة عن ظهور مسألة المساواة بين الجنسين بقوة في ميثاق المستقبل ومرفقاته، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي. كما تجلت الجهود المبذولة لحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بها في الدعم المكثف المقدم للدول الأعضاء في إطار التحضير لاستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاما على اعتمادهما. ومن الإنجازات الأخرى الجديرة بالذكر الالتزامات المعلنة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية ريو لعام 2024 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر لتحقيق خطط شاملة وآليات تمويل معززة واقتصادات زرقاء وخضراء أكثر استدامة.

11 - ولا يزال من الصعب تحقيق التوازن الصحيح بين تلبية الاحتياجات الفورية للنساء والفتيات، وبين تفكيك الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين. فهذا الهدف الأخير، الذي يعتمد على إزالة الأضرار الناجمة عن قرون من التمييز، إنما هو مهمة هائلة في ظل النقص الحاد في التمويل وقوة التوجه المناهض للحقوق. ومع استمرار المشهد العالمي في التطور، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدابير لتعزيز الفعالية والمرونة والكفاءة التنظيمية. وزادت في عام 2024 المساهمات المقدمة عن طريق المذكرات الاستراتيجية، وهي طريقة تمويل مرنة ضرورية لوفاء الهيئة بفعالية بالولاية المنوطة بها. ففي الإجمال، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساهمات قدرها 593 مليون دولار، وهو ما يعبر عن استمرار ثقة شركائها فيها واطمئنانهم إليها.

12 - وستظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل بإصرار لا يلين في عام 2025، العام الأخير من خطتها الاستراتيجية. وستعمل الهيئة، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص والنساء في جميع أنحاء العالم، على النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## ثانيا – النتائج الإجمالية الرئيسية للخطة الاستراتيجية (2022-2024)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل بنجاح مع الشركاء الوطنيين في **83** بلداً، حيث تعيش **2,9 بليون** امرأة وفتاة، على **تعزيز البيئة القانونية والسياساتية** التي تحمي حقوقهن

**أكثر من 16 600 منظمة** في **95** بلدا تتمتع بقدرات معززة **لتقديم سلع وخدمات وموارد عالية الجودة** للمرأة على صعيد حلقة متصلة من العمل الإنساني والإنمائي والسلام

صُرف أكثر من **219,6 مليون دولار** لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات والشبكات المحلية التي تقودها نساء والتي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في ظروف النزاع والأزمات

**30 بلدا آخر** تعتمد استراتيجيات لمنع العنف ضد المرأة. وهذه الجهود **تؤدي إلى إحراز تقدم نحو تحقيق مؤشري التنمية المستدامة 5-2 و 5-2-2** المتعلقين بخفض نسبة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي

**زيادة بنسبة 90 في المائة** في عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أبلغت عن خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القُطرية – **وبذلك تعززت المساءلة في منظومة الأمم المتحدة عن الأمور التي تهم النساء والفتيات**

**اعتماد أو تنقيح أو إلغاء 325 قانونا** لزيادة تعزيز وحماية **حقوق** النساء والفتيات، في انسجام مع القواعد والمعايير الدولية

**68** من البلدان تعتمد **490 من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والمحلية المتعددة القطاعات المراعية للمنظور الجنساني**، والتي تعالج قضايا من قبيل المساواة في الأجر، واقتصاد الرعاية، والعنف ضد المرأة، والبيئة وتغير المناخ، والمرأة والسلام والأمن، الأمر الذي قد يعود بالنفع على **2,7 بليون امرأة وفتاة**

**أكثر من 10 000** من العمليات والآليات – مثل الحوارات والائتلافات – أُنشئت في **104** بلدان حتى يتسنى لممثلي المجتمع المدني المشاركة الهادفة والمأمونة في تصميم السياسات واتخاذ القرارات

مجتمعات بأكملها – وفيها **265,7 مليون امرأة وفتاة** – ستستفيد من الجهود الشاملة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام والحد من الآثار المدمرة للعنف على حياتهن ومجتمعاتهن المحلية، على النحو المبين في **خطط العمل الوطنية الثماني عشرة الجديدة بشأن المرأة والسلام والأمن** التي اعتُمدت منذ عام 2021

**5 991** هو العدد الإضافي من الشركات الخاصة (زيادة بنسبة 137 في المائة منذ عام 2021) الملتزمة حاليا **بتعزيز ممارسات تسيير الأعمال التي تمكّن المرأة من خلال مبادئ تمكين المرأة**

## ثالثا – الأداء حسب مجالات التأثير

13 – قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 الدعم إلى 109 من البلدان/الأقاليم من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكان أداء الهيئة جيدا (بإحراز ما لا يقل عن 90 في المائة من الأهداف الرئيسية لعام 2024) في إطار 69 في المائة من المؤشرات التي توجد بشأنها بيانات على مستوى مخرجات نتائج التنمية (الشكل 1). وقد تسنى تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2025 قبل الموعد في إطار 31 في المائة من المؤشرات.

الشكل 1

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

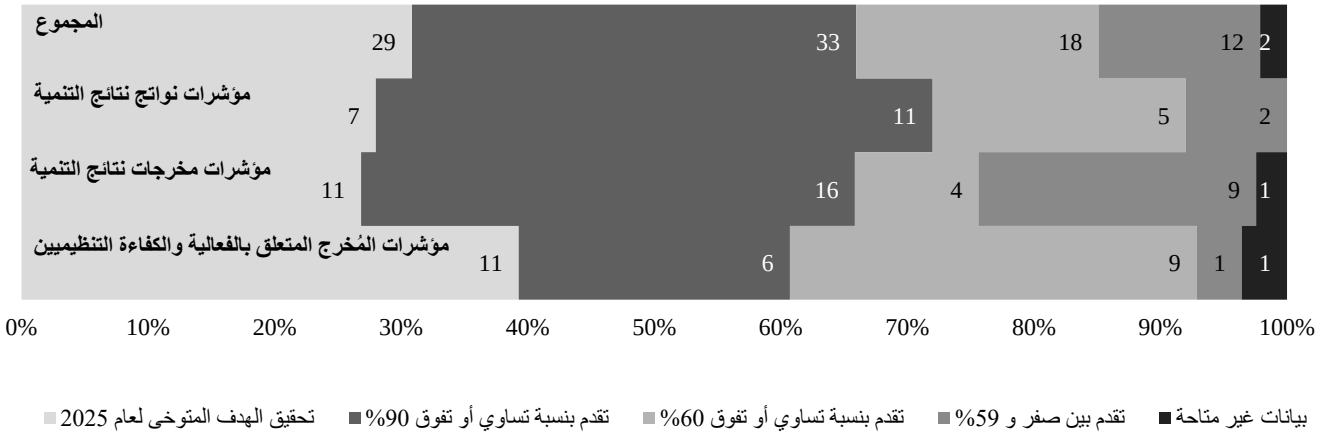


يرجى ملاحظة ما يلي: لا تشمل الأرقام الواردة في هذا التقرير 26 مؤشرا من المؤشرات التي لا يتم رصدها إلا على مستويات العناصر أو البيانات المصنفة أو التي لم تحدد لها أهداف مقررة لعام 2024.

## ألف - مجال التأثير 1: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة

**مجموع المصروفات: 80 مليون دولار**
**عدد البلدان المشمولة: 71**

14 - في عام 2024، وهو عام "الانتخابات الكبرى"، لم تُنتخب سوى 5 نساء في 31 من الانتخابات الرئاسية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت النساء في عام 2024 يشغلن مناصب رئيسات الدول و/أو الحكومات في 27 بلدا (بانخفاض عن 31 بلدا في عام 2023). ولم تتحقق سوى مكاسب هامشية في المناصب الأخرى، حيث نالت النساء 26,9 في المائة من المقاعد البرلمانية، و 35,5 في المائة من مناصب الحكم المحلي (المؤشر 5-5-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) و 23,3 في المائة من المناصب الوزارية. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع على أساس التكافؤ لتنشئة أجيال قادمة من القيادات النسائية. ففي **الأردن**، نُفذت في الانتخابات العامة لعام 2024 التعديلات الدستورية التي اعتُمدت في عام 2022، وأسفرت عن أعلى تمثيل للمرأة في البرلمان على الإطلاق.

15 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 الدعم للدول الأعضاء في النهوض بقوانين المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها. وواصلت الهيئة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جمع البيانات عن الأطر القانونية التي تيسر المساواة بين الجنسين (المؤشر 5-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الآن من المستوى 1). ودعمت الهيئة أيضا الإصلاحات القانونية في 24 بلداً، بما في ذلك من خلال الدعم التقني والمالي الذي يقدمه منهاج العدالة بين الجنسين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

16 - والنهوض بالحوكمة المراعية للمنظور الجنساني في مختلف القطاعات، بما في ذلك في قطاع الصحة، أمر لا غنى عنه لتحسين الخدمات المقدمة لجميع النساء والفتيات. ولما كانت الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 و 19 عاما هن الفئة التي تقع فيها الغالبية العظمى من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (70 في المائة في عام 2023، بانخفاض طفيف عن نسبة 75 في المائة المسجلة في عام 2022)، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في 45 بلدا لتيسير حصول النساء والفتيات على الخدمات على قدم المساواة مع الرجال في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (المؤشر 3-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة).

17 - ومن أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، لا بد من أنظمة لإدارة المالية العامة تكون جيدة التصميم ومراعية للمنظور الجنساني. ففي عام 2024، كشفت البيانات التي جمعها، لأغراض المؤشر 5-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 26 في المائة فقط من 121 بلداً ومنطقة لديها أنظمة لتتبع الموارد المخصصة للمسائل الجنسانية، دون تغيير عن عام 2021، حيث أُبلغ حينها عن النسبة المئوية نفسها من ضمن 105 بلدان.

## باء - مجال التأثير 2: التمكين الاقتصادي للمرأة

**إجمالي المصروفات: 81 مليون دولار**
**عدد البلدان المشمولة: 70**

18 - يفتح التمكين الاقتصادي للمرأة آفاقا واعدة للغاية ويجتذب اهتماماً واستثمارات متزايدين. ففي عام 2024، يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حصول المرأة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وعززت أنظمة الرعاية والمشتريات المراعية للمنظور الجنساني، وشجعت المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وذلك بالتعاون مع شركاء من بينهم منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.

19 - ومع ذلك، يُظهر المؤشر 5-4-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تقدما ضئيلا، حيث قضت المرأة في عام 2023 ما نسبته 17,8 في المائة من وقتها في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر (18,7 في المائة في عام 2013)، وهي نسبة لا تزال أكثر من ضعف حصة الرجل. وقدمت الهيئة في عام 2024 الدعم لأكثر من 50 بلدا لإحداث تحوّل في أنظمة الرعاية من خلال التمويل طويل الأمد، وجمع البيانات، والأطر المعيارية والسياساتية، وتغيير المعايير الاجتماعية التمييزية. وقد أدى الدعم الذي قدمته الهيئة في **البرازيل** إلى اعتماد سياسة وطنية للرعاية تكرس في القانون مبدأ تقاسم مسؤوليات الرعاية. وعلاوة على ذلك، أطلقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أول سياسة على الإطلاق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن تحويل نظم الرعاية، وذلك من خلال جهد مشترك بين الوكالات تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

20 - ولا يزال العمل غير النظامي (المؤشر 8-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) راكدا عند حوالي 55 في المائة لدى النساء و 60 في المائة لدى الرجال. وقد عملت الهيئة على تعزيز العمل اللائق وريادة الأعمال للمرأة في 40 بلداً من خلال تنمية القدرات والشراكات والتنسيق والدعوة في مجال السياسات.

21 - ولا يزال الحصول على الحماية الاجتماعية (المؤشر 1-3-1 من مؤشرات التنمية المستدامة) تحديا على مستوى العالم، حيث تتعمق الفجوات بين الجنسين. فنسبة النساء المشمولات باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 50,1 في المائة (مقارنة بـ 54,6 في المائة من الرجال). وقد قامت الهيئة بدعم مبادرات الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني في 17 بلداً من البلدان الرائدة من خلال مشاركتها الفعلية في مبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية، ومشاركتها في قيادة مرفق الدعم التقني التابع للمبادرة، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي.

## جيم - مجال التأثير 3: إنهاء العنف ضد المرأة

**مجموع المصروفات: 93 مليون دولار**
**عدد البلدان المشمولة: 72**

22 - لقد أدت حالات الطوارئ العالمية والنزاعات وتغير المناخ إلى تكثيف الدوافع وعوامل الخطر المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات. وتؤدي الرقمنة إلى تفاقم العنف في الإنترنت وخارج الإنترنت بالنسبة للنساء في الحياة العامة، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان. فالمعايير الاجتماعية التمييزية المرتبطة بالأدوار والهويات الجنسانية أصبحت أمراً طبيعياً في التشريعات والسياسات، الأمر الذي يهيئ سبلاً جديدة لارتكاب العنف.

23 - وقد أورد 88 في المائة من البلدان على مستوى العالم، في استعراضها لتنفيذ منهاج عمل بيجين، أن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات سيكون من الأولويات خلال السنوات الخمس المقبلة. وسخرت الهيئة في عام 2024 هذا الالتزام الهام في دعم الأطر المعيارية، بما في ذلك البروتوكول الإقليمي الأيبيري - الأمريكي النموذجي للتحقيق في حالات العنف الجنسي، واعتماد أو تنقيح أو إلغاء 31 قانونا في 10 بلدان بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. ووضعت الهيئة أيضا برنامج عمل جديدا بشأن إنهاء العنف الذي تيسر التكنولوجيا ارتكابه ضد النساء والفتيات.

24 - وأقامت الهيئة شراكات قوية متعددة الجهات صاحبة المصلحة لتعزيز قاعدة الأدلة من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات وتنسيق الخدمات من خلال برامج واسعة النطاق، مثل البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (يُنفذ بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة [صندوق الأمم المتحدة الاستئماني])، وتحالف العمل المعني بالعنف الجنساني في إطار مبادرة جيل المساواة، ومبادرة تسليط الضوء 2,0 (Spotlight 2.0). ومن النتائج البارزة التي أُحرزت في عام 2024 إنشاء الشبكة الرفيعة المستوى المعنية بالعمل الشرطي المراعي للمنظور الجنساني، برئاسة حكومات **السنغال وشيلي وهولندا**. وفي إطار العمل الأوسع نطاقا في مجال حماية حقوق المرأة، ساعد التعاون مع الآليات

العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والبرلمانيين والزعماء التقليديين في **غامبيا** على دعم قانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

## دال – مجال التأثير 4: المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث

**مجموع المصروفات: 135 مليون دولار**
**عدد البلدان المشمولة: 58**

25 – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل جنباً إلى جنب مع النساء لتأمين السلام في خضم النزاعات المتصاعدة والتي طال أمدها، محققةً نتائج في من **أفغانستان** إلى **أوكرانيا**، مرورا **بمالي** و**جنوب السودان** و**دولة فلسطين**. وقادت الهيئة آليات التنسيق العالمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الخبرة في مجال السياسات إلى مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والدول الأعضاء في لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية. ففي **السودان**، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحالفاً من النساء بانيات السلام لصياغة خطة للسلام، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي وشبكة القيادات النسائية الأفريقية. ويوجد حاليا لدى ما مجموعه 112 بلداً وإقليماً خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك أربع خطط من الجيل الأول اعتُمدت في عام 2024 **(في زمبابوي** و**كولومبيا** و**إكوادور** و**فييت نام)** بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومع ذلك، فإن انخفاض مشاركة المرأة في عمليات السلام يؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ الالتزامات القائمة وتوفير الموارد المالية. وقد أعلنت الهيئة افتتاح مرصد المرأة في عمليات السلام في عام 2024، لمعالجة فجوة البيانات القائمة منذ فترة طويلة بشأن رصد مشاركة المرأة في عمليات السلام، وبالتالي إبراز هذا الخلل وإثراء الجهود المنادية بالتصدي له.

26 – وشاركت الهيئة، من خلال عضويتها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في قيادة عملية وضع سياسة جنسانية محدثة لتوجيه المعايير العالمية في العمل الإنساني. ولما كان 45 في المائة فقط من خطط الاستجابة الإنسانية المنشورة في عام 2024 هي التي تحدد الآثار والنهج المستهدفة لمساعدة النساء والفتيات وإشراكهن، بانخفاض عن نسبة 79 في المائة في عام 2023، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولمعالجة هذا التراجع، تعمل على تعزيز التنسيق والتحليل الجنساني والدعوة القائمة على الأدلة. ومن الجهود المبذولة زيادة وجود المنظمات النسائية المحلية في الأفرقة القطرية الإنسانية في بلدان مثل **الصومال** و**اليمن**، وإنشاء وتعزيز المجموعات الاستشارية النسائية في **أفغانستان** و**السودان** لتعزيز التوجيه الاستراتيجي المقدم للفريقين القطريين الإنسانيين. وعلاوة على ذلك، تم تفعيل آلية التمويل في حالات الطوارئ التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 11 مرة في عام 2024، حيث صُرفت أموال في أكثر من 10 بلدان في مختلف المناطق.

27 – وواصلت الهيئة كذلك الاستثمار في الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على احتياجات النساء والفتيات ودعم مشاركتهن الكاملة على جميع مستويات صنع القرار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، حيث عملت الهيئة في 60 بلداً، بالشراكة مع الحكومات الوطنية وأكثر من 600 منظمة نسائية و 49 من كيانات الأمم المتحدة. وأفضت الجهود المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى النجاح في اعتماد *خطة عمل المسائل الجنسانية لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث* للفترة 2015–2030. وعلاوة على ذلك، أدت جهود الهيئة في عام 2024 تمكين النساء والفتيات في 30 بلداً من الاستفادة من اعتماد تشريعات وسياسات واستراتيجيات وخطط و/أو تقييمات

للحد من مخاطر تراعي المنظور الجنســـاني وتســـعى إلى الاســـتفادة من إمكاناتهن الكاملة في الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتعافي منها من أجل بناء مجتمعات مستدامة وآمنة ومزدهرة.

## رابعا – الأداء في إطار النواتج النُظُمية السبعة

### هاء – الناتج 1: الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

الشكل 2

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

28 – في عام 2024، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء لتعزيز القواعد والمعايير العالمية للمســاواة بين الجنســين وتمكين المرأة. فقد أُدمجت المنظورات الجنســانية في 60 في المائة (55 في المائة في عام 2023) من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنســـان، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد لعام 2024. وأخذت الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، بشأن الموضوع ذي الأولوية المتمثل في تعزيز الالتزام بالتمويل المراعي للمنظور الجنساني، بما نسبته 94 في المائة من التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده الأمين العام للدورة. ودعمت الهيئة 94 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

29 – ودعمت الهيئة ترجمة الأطر المعيارية العالمية إلى قوانين وسياسات ومؤسسات مراعية للمنظور الجنساني على جميع المستويات. وشمل ذلك الدعم في اعتماد أو تنقيح 77 قانونا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تعديلات دستورية تضمن المساواة بين الجنسين في **المكسيك**، وأوجه

من التقدم في مجال العدالة الانتقالية لمصلحة المرأة في **جنوب السودان**، وحظر زواج الأطفال في **سيراليون**، وتوسيع نطاق الحماية لوقف العنف ضد المرأة في **غيانا** و**هندوراس** و**مالي**.

30 - وساهمت أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية للبرلمانات والشركاء الوطنيين الآخرين في وضع أربعة أطر قانونية وسياساتية جديدة تعزز التوازن بين الجنسين في هيئات الانتخابات وصنع القرار. ففي **جمهورية أفريقيا الوسطى**، تضمنت الصيغة المعدَّلة لقانون الانتخابات المساواة في قوائم الترشيح للانتخابات المحلية.

31 - ويسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد 175 من الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل المتعددة القطاعات، الوطنية والمحلية، التي تركز على المساواة بين الجنسين. ولتعزيز المؤسسات وتنفيذ القوانين والسياسات، اعتمدت الهيئة نهجا متعدد أصحاب المصلحة وعملت مع أكثر من 000 1 من الشركاء، بما في ذلك مع الجهات المستفيدة من منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

32 - وعززت الهيئة الخبرة الجنسانية لدى هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالإيدز في 27 بلداً، مما أدى إلى تطوير مهارات التحليل الجنساني وتوفير الأدوات اللازمة لتعزيز السياسات والبرامج والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ففي **ليبريا**، أنشأت اللجنة المعنية بالإيدز مكتباً للشؤون الجنسانية لدعم البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

## واو - الناتج 2: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين

الشكل 3

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

33 - على الرغم من الحاجة الملحة للاستثمار في النساء والفتيات، تواجه البلدان النامية فجوة تمويلية سنوية بين الجنسين تبلغ 420 بليون دولار. ففي العديد من البلدان، تزاحم خدمة الديون الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين. وقد أكدت الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة وضع المرأة عام 2024 على الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق التمويل من أجل المساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، عملت الهيئة في 20 بلدا لزيادة نسب الميزانيات الوطنية المخصصة للمساواة بين الجنسين. ففي **الهند**، مثلت مخصصات ميزانية المساواة بين الجنسين لعام 2024 نسبة 6,8 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، أي حوالي 3,8 بلايين دولار، وهو أعلى مبلغ في تاريخ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في البلد. وفي **جمهورية تنزانيا المتحدة**، أدى تطوير قدرات 28 وزارة وإدارة ووكالة إلى قيام السلطات الحكومية المحلية بإدراج مخصصات محددة في الميزانية للمبادرات التي تفيد المرأة بصورة مباشرة في خطط ميزانية الفترة 2024-2025.

34 - وانضمت الهيئة إلى شركاء حكوميين لإجراء تسعة تقييمات للتمويل الجنساني لتحديد الفجوات في الميزانية الجنسانية في خمسة بلدان: **ألبانيا** و**إثيوبيا** و**الهند** و**جمهورية تنزانيا المتحدة**، وفي **المغرب**، حيث أدى العمل مع الوزارات القطاعية الرئيسية إلى إدماج مبادئ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في مشروع قانون المالية المغربي لعام 2025.

35 - وواصلت الهيئة تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين على تطبيق أدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، حيث عملت في عام 2024 مع 548 من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ففي **ألبانيا**، قامت منظمات المجتمع المدني بإعداد تقارير عن مراقبة الميزنة في خمس وحدات حكومية محلية. واكتسب 35 من الشركاء الوطنيين قدرات على إدماج أصوات النساء في دورة الميزانية، مما أدى إلى تعزيز الخدمات المقدمة لأكثر من 000 29 من النساء الناجيات من العنف، وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى 090 8 من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وتعزيز خدمات صحة الأم والطفل، حيث استفاد من ذلك أكثر من 500 51 من الأمهات والأطفال. وشهدت **كولومبيا** زيادة مثيرة للإعجاب بلغت 40,94 في المائة في مؤشرات المشاريع العامة التي استخدمت أداة تعقب الميزانية الجنسانية، وذلك نتيجة تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع 19 إدارة محلية وإدارات المقاطعات.

36 - وقدمت الهيئة في عام 2024 المساعدة في استحداث 306 من أدوات تمويل القطاع الخاص ذات الأهداف الجنسانية. فقد أصدرت **آيسلندا**، بدعم من الهيئة، أول سند من السندات السيادية الجنسانية في العالم بقيمة 50 مليون يورو، واضعة بذلك سابقة عالمية في تسخير أسواق رأس المال لتحسين الخدمات والحماية للنساء ذوات الدخل المنخفض. وساعدت الهيئة في استحداث 27 أداة للتمويل الجنساني في القطاع الخاص في 11 بلداً لدمج الأهداف الجنسانية في الحافظات والمنتجات والخدمات، ودعمت الهيئة آليات التمويل المختلط المفيدة للمشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء.

37 - وعلى الرغم من الظروف المالية الصعبة وانخفاض مساهمات الجهات المانحة، خصص صندوق بناء السلام في عام 2024، عن طريق تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ما نسبته 43 في المائة من إجمالي مدفوعاته لمبادرات المساواة بين الجنسين (بانخفاض عن نسبة 47,35 في المائة في عام 2023)، وهي نسبة تجاوزت مع ذلك هدف الـ 30 في المائة.

## زاي – الناتج 3: المعايير الاجتماعية الإيجابية، بسبل منها إشراك الرجال والفتيان

الشكل 4

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

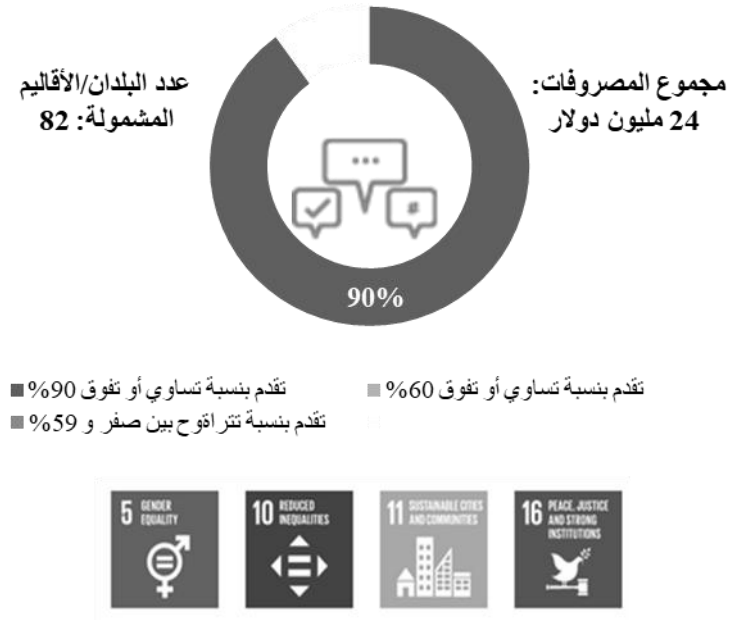


38 – لا تزال الأعراف الاجتماعية التمييزية عقبة عويصة وكأداء أمام المساواة بين الجنسين. ففي عام 2024، أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدما كبيرا في تعزيز المعارف العالمية بشأن تغيير الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك من خلال وضع إطار عمل لمعالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياقات شتى. وبالاعتماد على نهج نسوي متعدد الجوانب يركز على دور المؤسسات الاجتماعية – الدولة والسوق والأسرة والمجتمع – في الحفاظ على الأعراف الاجتماعية، سيعزز إطار العمل جهود الهيئة، كما سيُستفاد منه في الخطة الاستراتيجية المقبلة.

39 – ودعمت الهيئة في 23 بلدا 101 من البرامج على مستوى المجتمعات المحلية والمنظمات في اتباع ثلاثة مسارات لتغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية.

40 – أولاً، يسّرت الهيئة إجراء حوارات وتأملات داخل المجتمعات المحلية والمنظمات لتشجيع التساؤل بشأن المعايير التمييزية والسرديات التي تبررها. ففي **الأردن** و**مصر** و**المغرب**، تمت تعبئة المجتمعات المحلية ومنظمات القطاعين العام والخاص لتحدي المعايير التمييزية المتعلقة بعمل المرأة المدفوع الأجر ومشاركة الرجل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

41 – ثانيًا، دعمت الهيئة الدعوة إلى إنهاء الأعراف التمييزية، وتعزيز حركات حقوق المرأة والتحالف من أجل حقوق المرأة، وخلق كتلة حرجة تطالب بالتغيير. فقد عززت الهيئة في منطقة **المحيط الهادئ**، تحالفات من 13 كيانا من الكيانات الرياضية الوطنية والدولية للقضاء على الأعراف التمييزية. ونتيجة لذلك،

اعتمدت الهيئة الإدارية للعبة الرغبي في **ساموا** "سياسة عدم التساهل إطلاقا مع العنف" التي تحظر جميع أشكال التمييز الجنساني من قبل الموظفين والإدارة والمدربين والحكام.

42 - ثالثًا، مهدت الهيئة الظروف المادية لتغيير الأعراف التمييزية من خلال تيسير إصلاح القوانين والسياسات التنظيمية. ونتيجة لذلك، وضع 22 بلدا استراتيجيات شاملة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لمنع العنف ضد المرأة من خلال القضاء على الأعراف التمييزية التي تبرر العنف. ففي **جمهورية تنزانيا المتحدة**، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة لدعم إصدار الاستراتيجية الوطنية للطهي النظيف، التي تعترف بدور الدولة في الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتناهض الفكرة التي ترى أنه من الطبيعي أن يُعتبر تقديم الرعاية من مسؤوليات المرأة وحدها. وواصلت الهيئة تعزيز ثقافات مكان العمل المراعية للمنظور الجنساني في مجموعة من البلدان. ففي **جورجيا**، طبقت ست وكالات حكومية سياسات وآليات لمنع التحرش الجنسي والتصدي له. وفي **الصين**، عززت الهيئة قدرات 10 من الشركاء على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمستوى المحلي في قطاعات متنوعة – بما في ذلك في قطاع النسيج والملابس والإلكترونيات – لمعالجة الأعراف التمييزية في مكان العمل.

**مشاركة القطاع الخاص**

في عام 2024، قطعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أشواطا كبيرة في التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز بيئات الأعمال المراعية للمرأة. فقد عملت الهيئة مع 11 حكومة في خمس مناطق لتعزيز التشريعات والسياسات واللوائح التي تراعي المنظور الجنساني وتدعم المساءلة في القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال مبادئ تمكين المرأة. وأسفرت الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص عن استثمارات كبيرة للشركات في مجال المساواة بين الجنسين، وهو ما كان له تأثير إيجابي في المجتمعات المحلية. ففي **نيجيريا**، أنشأت الهيئة صندوقا بقيمة 25 مليون دولار لمكافحة العنف الجنساني بدعم قوي من الشركات الخاصة والمؤسسات المالية الدولية. وأدى دعم القطاع الخاص لمعرض ريادة الأعمال النسائية إلى توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الأسواق والتمويل والشبكات لأكثر من 000 5 من النساء رائدات الأعمال في 20 بلداً في **أوروبا** و**آسيا الوسطى**. وفي إطار شراكة رائدة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقطاع الإعلان التجاري، من خلال تحالف كسر القوالب النمطية، احتشدت 240 مؤسسة بميزانية إجماليها 100,17 بليون دولار مخصصة للإعلانات التجارية الرامية إلى تعزيز الأعراف الاجتماعية التقدمية. وقد أثبت بحث بالغ الأهمية أُجري في إطار هذه الشراكة تحت عنوان "الشمول = الدخل"، بما لا يدع مجالا للشك، أن الإعلانات التجارية الشاملة للجميع تزيد من المبيعات وتحظى بالشهرة الإعلامية.

## حاء - الناتج 4: مساواة المرأة في الحصول على الخدمات والسلع والموارد

الشكل 5

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

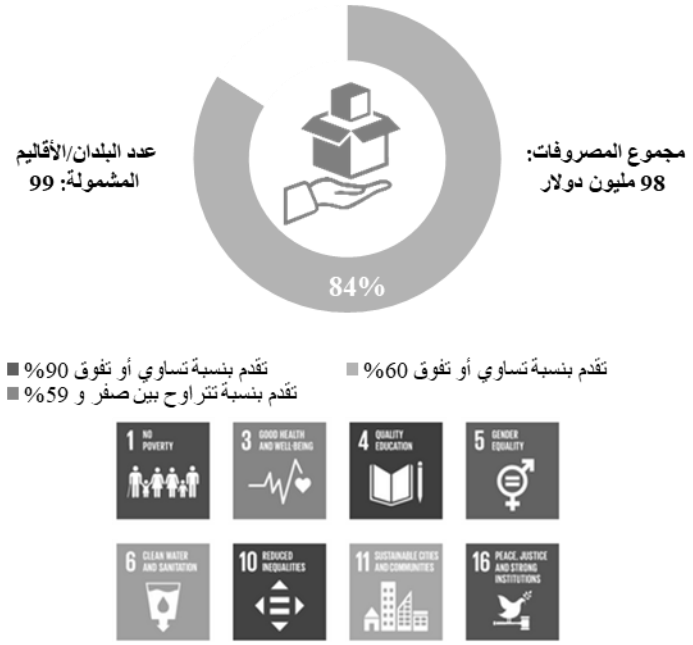


43 - زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاستثمارات لضمان مساواة المرأة في الحصول على الخدمات والسلع والموارد الضرورية لدعم سبل العيش والرفاهية، على الرغم من أن التقدم المحرز كان متفاوتا. وتُظهر أوجه عدم المساواة بين الجنسين في حقوق حيازة الأراضي الحيف الذي تعاني منه المرأة في الوصول إلى الموارد، حيث تبلغ ملكية الرجال للأراضي ما لا يقل عن ضعف ملكية النساء في البلدان المتاحة عنها بيانات. فقد خصصت **جمهورية تنزانيا المتحدة**، بدعم من الهيئة وشركاء آخرين، ميزانيات لخطط استخدام الأراضي في القرى لضمان ملكية المرأة للأراضي؛ وصدرت 611 شهادة بشأن حقوق الحيازة العرفية في مقاطعة واحدة فقط.

44 - ودعمت الهيئة في 30 بلدا منظمات وتعاونيات للمزارعات للتصدي لتغير المناخ. ففي **لبنان**، أنتجت النساء النازحات داخليا باستخدام ممارسات زراعية بيئية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ أغذية طازجة لتزويد الملاجئ الجماعية.

45 - وقامت الهيئة في 34 بلدا بتعزيز مساواة المرأة في الحصول على الخدمات والسلع والموارد وفي استخدامها، بما في ذلك حصولها على الحماية الاجتماعية، متجاوزة بذلك الهدف الذي كان مقررا لعام 2024. ففي **فييت نام**، حيث يمثل العمل غير النظامي 68,5 في المائة من إجمالي العمالة، قدمت الهيئة الدعم للحكومة في معالجة الفجوات بين الجنسين من خلال توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، لا سيما للنساء اللواتي يواجهن أوجه ضعف غير متناسبة، بما في ذلك تدني الأجور ومسؤوليات الرعاية. وفي **غواتيمالا**، قدمت الهيئة دعماً محورياً في تصميم وتطبيق خريطة طريق لنظام رعاية متكامل.

46 - وأبلغ 30 بلدا في عام 2024 عن زيادات في عدد النساء اللواتي يحصلن على خدمات بعد تعرضهن للعنف أو التمييز. وسجلت **جزر سليمان** نمواً سنوياً بنسبة 59,4 في المائة في الخدمات التي تركز على النساء والفتيات الناجيات على صعيد البلد.

47 - وعملت الهيئة في 29 بلداً على وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات وإجراءات تشغيل موحدة لتعزيز الخدمات الأساسية للناجيات من العنف، بما في ذلك في 88 بلدية من بلديات **بوليفيا**. واتُّخذت مبادرات جديدة متعددة أصحاب المصلحة لمنع العنف الجنسي والتصدي له في 25 بلداً، ركزت جميعها على التحرش الجنسي. ففي **الهند**، أقامت الهيئة شراكة مع حكومة ولاية تاميل نادو لإنشاء أول تحالف في قطاع النسيج للتصدي للتحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في سلاسل الإمداد ذات الصلة بقطاع النسيج.

48 - واكتسب ما يزيد على 700 2 مؤسسة في 52 بلداً قدرات على تقديم السلع والخدمات والموارد للنساء، بما في ذلك في **الأرجنتين**، حيث قادت الهيئة برنامجاً على المستوى دون الوطني عزز المهارات الرقمية والمالية لما عدده 504 2 من رائدات الأعمال من نساء الأرياف ونساء الشعوب الأصلية – وهو ما يمثل نسبة مهمة من النساء اللواتي يقدن الاقتصادات المحلية في المناطق النائية. وفي **كوت ديفوار**، عززت 33 مؤسسة الآن قدراتها على تنفيذ ممارسات سلسلة الإمداد والشراء التي تمكّن النساء رائدات الأعمال.

49 - وأدى العمل الإنساني الذي تقوده الهيئة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة في 24 بلداً. ففي **أفغانستان** و**أوكرانيا** و**لبنان** و**نيجيريا**، وبدعم من الهيئة، حصلت 813 131 من النساء على خدمات الحماية من العنف الجنساني، ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، ومواد الإغاثة الغذائية وغير الغذائية.

50 - ودعمت الهيئة الأفراد، وخصوصا النساء، في 46 بلداً للحصول على المعونة القضائية المراعية للمنظور الجنساني والدعم النفسي الاجتماعي وغير ذلك من الخدمات، بما في ذلك دعم أكثر من 000 17 امرأة من الناجيات من العنف في **دولة فلسطين**.

**إدماج منظور الإعاقة**

في عام 2024، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمعية كيانات الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات وشبكات النساء ذوات الإعاقة، بمعالجة مسألة الوصم والتمييز والعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. فقد استحدثت الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الصندوق العالمي للإعاقة، مقياساً جديداً هو "جرد أنواع الوصم التي تلحق بالنساء ذوات الإعاقة"، مع ما يصاحبه من موارد، وذلك لتقييم تجارب النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وحدد موجز سياساتي توصيات قابلة للتنفيذ وقائمة على الأدلة تم تجريبها في **دولة فلسطين** و**باكستان** و**ساموا** و**مولدوفا**. واستندت كل من المنهجية والتوصيات المتعلقة بالسياسات إلى بيانات مستقاة من التقييمات الوطنية والأقاليمية للوصم وعدم التمييز وشاركت النساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامج شاملة للإعاقة لإنهاء العنف ضد المرأة واستفدن منها من خلال 62 مشروعاً بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ولربط إدماج منظور الإعاقة مع أهداف التنمية المستدامة ومبدأها الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، انضمت الهيئة إلى مبادرة التنمية التي أطلقتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لوضع إطار عمل لمراجعة الحسابات لمعالجة أوجه عدم المساواة.

وقدمت الهيئة ومنظمة الصـــحة العالمية الدعم في تعزيز المنهجيات وقياس البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية.

## طاء – الناتج 5: إسماع صوت المرأة والنهوض بفاعليتها ودورها القيادي

الشكل 6

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

51 – في ظل تزايد الصـــدود عن حقوق المرأة وتقلص الحيز المدني، أصـــبح عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال هذا الناتج أكثر أهمية من أي وقت مضـى. وقد واصـلت الهيئة في عام 2024 تدق ناقوس الخطر بشـأن ارتفاع معدلات العنف الذي تواجهه المدافعات عن حقوق الإنسـان والصـحفيات وصـانعات السلام والسياسيات، فضلاً عن تزايد أعمال التخويف والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة. وبالنظر إلى تناقص التمويل، ظلت الهيئة شـريكاً رئيسـياً للمجتمع المدني والمنظمات النسـائية في جميع المناطق، حيث قدمت 110 ملايين دولار من خلال آليات تقديم المنح والشراكات البرنامجية.

52 – ونهضـــت الهيئة بأدوار المرأة القيادية وفاعليتها، بما في ذلك بتقديم المســـاعدة التقنية التي مكّنت 572 3 من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة في 47 بلداً من التأثير في القوانين والسياسات والاســتجابات الإنســانية وبناء الســلام، وأكثر من 190 عملية في مجال الســياســات العامة. وعزز نحو 000 3 من المرشـحات وشـاغلات المناصـب من شـتى المشـارب مهارات القيادة السـياسـية، بما في ذلك للتحضير للانتخابات المحلية في **البوسنة والهرسك وبابوا غينيا الجديدة**.

53 – ولما كان 44 في المائة من النساء المتراوحة أعمارهن بين 15 و 49 عاما ما زلن لا يمتلكن السيطرة الكاملة على مصير أجسادهن، ينبغي الحيلولة دون تبديد ما تحقق من مكاسب والعمل لإحراز المزيد من التقدم. وقد دافعت الهيئة عن الصـحة والحقوق الجنسـية والإنجابية باعتبارها حقوقا أسـاسـية لمشـاركة المرأة في عملية صـــنع القرار. وقامت الهيئة في عام 2024 بتعزيز قدرات 000 35 من النســـاء المصـــابات بفيروس نقص

المناعة البشرية والحاملات للفيروس في 36 بلدا للمشاركة في صنع القرار في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي إطار برنامج الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي من أجل الدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي لإنهاء العنف ضد المرأة (ACT)، عززت الهيئة قدرات نساء شابات من 21 بلداً في غرب ووسط أفريقيا على التعبئة من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

54 - وواصلت الهيئة، بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات النسائية، الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام على جميع المستويات. ففي **الجمهورية العربية السورية**، تعاونت الهيئة مع مكتب المبعوث الخاص لدعم المجلس الاستشاري للمرأة من أجل إشراك المرأة في العملية السياسية. وعملت الهيئة في 32 بلداً على تعزيز قدرات المنظمات النسائية المحلية للمشاركة مشاركة مجدية في عمليات التخطيط والاستجابة الإنسانية؛ وأصبحت هذه المنظمات أعضاء في الأفرقة القطرية الإنسانية في 7 بلدان.

55 - وشاركت المنظمات النسائية، بتيسير من الهيئة، في المنتديات المعيارية العالمية، بما في ذلك في لجنة وضع المرأة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والمناقشات المواضيعية والقُطرية التي يجريها مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وقد حضر الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة أكثر من 000 5 من أعضاء المجتمع المدني، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق. ودعمت الهيئة مشاورات المجتمع المدني في خمس مناطق للإسهام في الاستعراضات الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين قبل حلول الذكرى السنوية الثلاثين للإعلان، بما يضمن أن تعكس نتائج الاستعراض أولويات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

**تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية ذات القيادات النسائية**

على الرغم من الالتزامات العالمية، انخفض التمويل المباشر الموجه للمجتمع المدني. وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جديد التزامها بدعم المنظمات المحلية التي تقودها نساء بتمويل مرن يُقدم من خلال صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وحول هذان الصندوقان معا أكثر من 48,2 مليون دولار إلى 323 منظمة و 344 من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في عام 2024، وهو ما عزز القدرة على الصمود من خلال المنح المؤسسية والطويلة الأجل وتنمية القدرات. وحصل أكثر من 40 في المائة من الشركاء على تمويل من الأمم المتحدة لأول مرة، وحصل 59 في المائة منهم على موارد إضافية للاستجابة للأزمات والنهوض بالسلام والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

## ياء – الناتج 6: إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات والمعارف المصنفة حسب نوع الجنس

الشكل 7

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

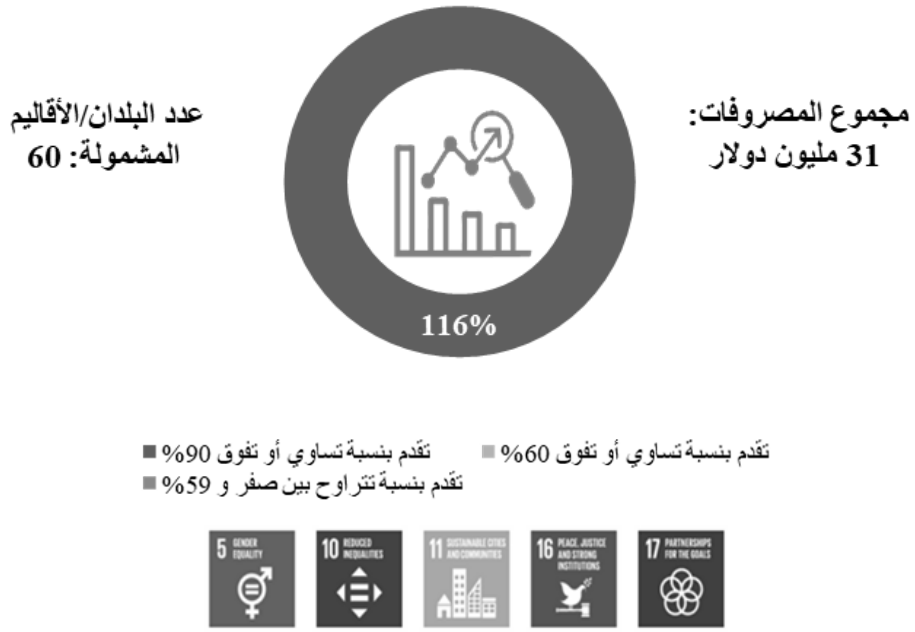


56 – لقد زادت البيانات المتاحة لرصد المؤشرات المراعية للمنظور الجنساني لأهداف التنمية المستدامة بنسبة 30 نقطة مئوية منذ عام 2016، لتصل إلى 56 في المائة. واستمرت مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق هذه النتيجة القوية في عام 2024، حيث أثرت على القوانين والسياسات والبرامج في 22 بلداً. ففي **كولومبيا**، تساعد الجهود الواسعة النطاق التي تبذلها الحكومة لجرد الممتلكات في جميع أنحاء البلد، بدعم من الهيئة، على تعزيز أهداف اتفاق السلام، بما في ذلك زيادة نسبة النساء اللواتي يمتلكن أراضي. وفي **جورجيا**، أدت نتائج دراسة استقصائية عن العنف ضد المرأة، أُجريت بدعم من الهيئة، إلى زيادة الوعي والتبرعات بالمأوى، بما في ذلك من القطاع الخاص. وزادت الدراسة الاستقصائية الأولى التي أجرتها **تونغا** في مجال المساواة بين الجنسين والبيئة من المساءلة عن تنفيذ سياسة إدارة مخاطر الكوارث.

57 – ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات حرجة، حيث تشكل محدودية التمويل تحديا خاصا. وعلى الرغم من اعتماد البلدان على التمويل الخارجي لأكثر من نصف أنشطتها المتعلقة بالبيانات الجنسانية، فإن ما يقرب من نصف أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يخصصون نسباً ضئيلة من المساعدة الإنمائية الرسمية للجهود المتعلقة بالبيانات الجنسانية. ومع ذلك، تم في عام 2024 إدماج الإحصاءات الجنسانية في 24 خطة وطنية، وأُنشئت 61 آلية تنسيق لتعزيز الإنتاج والاستخدام. ودعمت الهيئة 80 مبادرة للإحصاءات الجنسانية، منها 26 دراسة استقصائية حول العنف ضد المرأة، واستخدام الوقت، والمسألة الجنسانية والبيئة.

58 - شاركت الهيئة، في **أفغانستان ودولة فلسطين ولبنان**، في قيادة توسيع نطاق ثماني آليات تنسيق مشـــتركة بين الوكالات، بالاعتماد على التحليل الجنســـاني القائم على البيانات والمنتجات المعرفية لإدماج المنظور الجنساني في تخطيط الاستجابة الإنسانية وصنع القرار.

59 - وقادت الهيئة إنتاج أحدث البيانات والبحوث الجنسانية وأطلقت تقارير عالمية رئيسية استرشدت بها جهود الســياســات والدعوة والمســاءلة في جميع أنحاء العالم. وتضــمن تقرير توقعات البيانات الجنســانية لعام 2024، الذي تم إنتاجه بالاشــتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصــادي، تقييما لقدرات البيانات الجنســانية في 83 بلدا. وأفاد ذلك في تحديد أولويات تنمية القدرات في مجال البيانات الجنســانية، بما في ذلك المبادرات الجديدة لتعزيز النظم الإحصائية وتحسين جمع البيانات في **إثيوبيا ونيجيريا**.

60 - ونشـــرت الهيئة تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة: لمحة جنســـانية لعام 2024، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال هذا التقرير السنوي مصدراً رئيسياً لدعاة المساواة بين الجنسين لضمان المساءلة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقادت الهيئة أيضا المساءلة عن تمويل المساواة بين الجنسين ونتائجها من خلال تقرير المساءلة عن المساواة بين الجنسين لعام 2024. وشملت النتائج أن جيل المساواة يدفع بالنتائج التشغيلية والمعيارية من خلال أكثر من 000 12 من السياسات والبرامج ومبادرات الدعوة الجديدة أو الموسعة.

61 - وأُعلن في عام 2024 عن الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية، التي أُعدت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة على الصـــعيد الثنائي، وأسـفرت عن بيانات وتحليلات جديدة رائدة بشأن سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للنساء والفتيات. وساهم التقرير في توجيه الحوارات المتعلقة بالســـياســـات التي نظمتها مع الحكومات الوطنية ثلاثة مكاتب إقليمية ومتعددة الأقطار تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

## كاف - الناتج 7: التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

الشكل 8

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

62 - لقد كان الإعلان في عام 2024 عن خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة دليلا على زيادة التزام الأمم المتحدة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. فمن أجل تحقيق إنجازات لصالح النساء والفتيات في ظل تقدم متفاوت في بلوغ غايات المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة العالمية لا بد من قيادة قوية ومستدامة من قبل الأمم المتحدة. وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال ولايتها الفريدة الثلاثية الأبعاد، بدور محوري في الدفع قُدما بهذه الجهود على المستويين المؤسسي والبرنامجي.

63 - على المستوى المؤسسي، يُحرز تقدم في تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودورة عام 2024 من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ففي عام 2024، نفذ 75 كيانا الصيغة 2.0 من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونفذ 17 كيانا الصيغة 3.0 من الخطة المعلن عنها حديثا؛ وجاءت نسبة 80 في المائة من جميع التقييمات ضمن فئتي تلبية المتطلبات أو تجاوزها، متجاوزةً بذلك الإنجاز المقرر لعام 2024. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة على مستوى منظومة الأمم المتحدة. إذ لم يحقق سوى 43 في المائة من الكيانات التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للموظفين الدوليين من الفئة الفنية، ولم يحقق الأهداف المالية للمساواة بين الجنسين سوى 36 في المائة من الكيانات.

64 - وبناءً على الإنجازات التي سبق أن حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشر المساواة بين الجنسين، طبق 77 في المائة من الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء و 77 في المائة من البرامج المشتركة مؤشر المساواة بين الجنسين. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في إضفاء الطابع المؤسسي والامتثال على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

65 - وعلى الصعيد القُطري، تتزايد باطراد مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القُطرية عن مسألة المساواة بين الجنسين. ففي عام 2024، أبلغ 116 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مقارنة بـ 97 فريقا في عام 2023، عن سجل الأداء المتعلق بالمساواة بين الجنسين ضمن خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القُطرية. ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القُطرية التي لديها إطار عمل جديد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (إطار التعاون)، أعطى 44 في المائة الأولوية للمساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني أو من خلال هدف قائم بذاته. ففي حالات كثيرة يكون هذا النهج ثنائي المسار كما هو الحال في **باراغواي** و**رواندا** و**سيراليون** و**ناميبيا**.

66 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة آليات التنسيق العالمية الرئيسية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ففي عام 2024، عقد مجلس الأمن عددا غير مسبوق من الجلسات التي ركزت على المرأة والسلام والأمن، سواء كانت جلسات مواضيعية أو قُطرية. وعلاوة على ذلك، زادت النسبة المئوية لقرارات المجلس التي تورد لغة عن المرأة والسلام والأمن على الرغم من أن السنة كانت صعبة للغاية، وقدمت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة لمجلس الأمن 15 مرة في السنوات الثلاث الماضية.

67 - وقامت الهيئة، من خلال الاستفادة من عضويتها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتعزيز دورها التنسيقي في الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني، بدور حاسم في ضمان إدراج أحكام تتعلق بالتخفيف من آثار العنف الجنساني والتصدي له في 100 في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية المنشورة.

68 - وتجسَّد الدور القيادي للهيئة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال مبادرات منسَّقة مشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القُطرية بشأن العمليات الانتخابية، بما في ذلك في **جمهورية أفريقيا الوسطى** و**العراق** و**المكسيك**.

**التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وخطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين**

في عام 2024، أعلن الأمين العام عن خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعبئة الأمم المتحدة من أجل بذل جهود على نطاق المنظومة لتحقيق المساواة بين الجنسين والمساءلة عن التقدم المحرز. وكان إنشاء أمانة لتوجيه خطة العمل داخل مكتب المديرة التنفيذية للهيئة اعترافا بالدور التنسيقي الذي تقوم به الهيئة في مجال المساواة بين الجنسين والقيادة على المستويات القُطري والإقليمي والعالمي. ومن بين العناصر الحيوية التي ستدفع قُدما بتنفيذ خطة العمل من خلال ستة أفرقة عاملة قائمة أطرُ المساءلة الرئيسية، مثل الصيغة 3.0 لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، إلى جانب الخبرة التقنية الفريدة من نوعها المتاحة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال النهوض بأطر التعاون المراعية للمنظور الجنساني، وملفات المعلومات القُطرية عن المساواة بين الجنسين، واستراتيجية "المضي قدما". وينبغي أن تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى إحراز الأمم المتحدة تقدما كبيرا وفي الوقت المناسب في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

## لام - المصروفات البرنامجية وأنواع المساهمات

69 - بلغ إجمالي المصروفات 622,8 مليون دولار في عام 2024 مقارنة بمبلغ 551,3 مليون دولار في عام 2023. ومن الناحية الجغرافية، استأثرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأعلى مستوى من النفقات (133,9 مليون دولار)، تلتها منطقة شرق وجنوب أفريقيا (81,6 مليون دولار) (الشكل 9).

الشكل 9

**التوزيع الإقليمي**

70 - ومن بين مجالات النواتج، حظيت الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني بأعلى إنفاق بمبلغ 117 مليون دولار، يليها مساواة المرأة في الحصول على الخدمات والسلع والموارد بمبلغ 98 مليون دولار.

71 - ومن الناحية الوظيفية، استمر تقديم خدمات تنمية القدرات والمساعدة التقنية في معظم البلدان، يليه أنشطة الدعوة والاتصالات والتعبئة الاجتماعية (في 82 و 76 بلدا على التوالي).

## خامسا - تعزيز الأداء التنظيمي

72 - للحفاظ على استمرار الآثار التي تحققت للنساء والفتيات في عام 2024، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها الشديد على الفعالية والكفاءة التنظيميتين القويتين، حيث نفذت 622,8 مليون دولار، وبلغ إجمالي المساهمات الواردة 593 مليون دولار.

73 - وحققت الهيئة أداءً جيدا في مؤشرات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، حيث سُجل أداء جيد في 85 في المائة من المؤشرات.

## ميم – الناتج 1: ضمان خضوع المنظمة للمساءلة من خلال الأداء القائم على المبادئ

الشكل 10

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

**مجموع المصروفات:**

**75 مليون دولار**

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60%
تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90%
تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59%

74 – لا يزال تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة أولوية قصوى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع التزام الهيئة في عام 2024 بمعايير عالية للمساءلة في إدارة الموارد بما يتماشى مع طموحاتها.

75 – وأحرزت الهيئة في عام 2024 من مجلس مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بتحفظات للمرة الثالثة عشرة على التوالي، مما يدل على قوة الحوكمة الداخلية والإدارة المالية. وحققت الهيئة معدل تنفيذ غير مسبوق بلغ 92 في المائة بالنسبة لتوصيات المراجعة الخارجية للحسابات مع عدم وجود توصيات مضت عليها فترة طويلة دون أن تُنفذ. وبالنسبة لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات، بلغت نسبة التوصيات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة 3 في المائة في نهاية عام 2024، مما يدل على الإدارة الاستباقية. وأسهمت الهيئة في تحقيق الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات لوضع توجيهات مشتركة في مجال السياسات المتعلقة بالأدوات المالية استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

76 – وعززت الهيئة نضجها في إدارة المخاطر وحسنت عملية صنع القرار المراعية للمخاطر من خلال إدماج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ.

77 – وتجاوزت الهيئة الإنجاز المقرر لتطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية في المذكرات الاستراتيجية الجديدة.

## نون - الناتج 2: النهوض بالشراكات وتوفير الموارد؛ والتأثير بفعالية لتحقيق الأثر والنطاق

الشكل 11

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

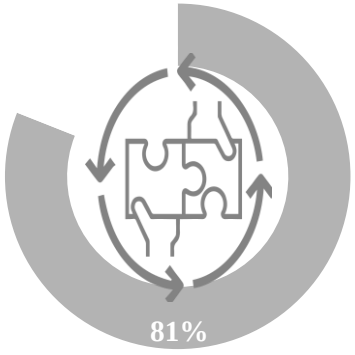


**مجموع المصروفات:**

**29 مليون دولار**

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60%
تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90%
تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59%

78 - نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 في الحفاظ على قاعدة شراكاتها وتنويعها، وقد زادت هذه القاعدة بنسبة 8 في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام 2023. وعلى الرغم من أن الشراكات مع المجتمع المدني تقلصت بشكل طفيف، فقد زادت الهيئة من تعاونها مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 21 في المائة، بما في ذلك مع الحكومات المحلية والإقليمية. ونمت حافظة شركاء الهيئة من القطاع الخاص بنسبة 7 في المائة، مستفيدة من قدرات الشركات ومواردها لتعزيز المساواة بين الجنسين. واستخدَم عدد أكبر من المكاتب نهجاً متعدد الجوانب عند التعامل مع الشباب، وبذلك تحقق الإنجاز المقرر لعام 2024.

79 - وارتفع إجمالي المساهمات المستلمة في عام 2024 بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2023، وذلك بسبب النمو في الموارد الأخرى. غير أن الموارد العادية انخفضت تمشيا مع الانخفاضات المماثلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وجمعت اللجان الوطنية التابعة للهيئة في عام 2024 موارد أكثر بنسبة 35 في المائة من المانحين من القطاع الخاص، حيث تبرع الأفراد بنسبة 54 في المائة من الأموال والباقي من الشركات ومقدمي المنح.

80 - وحققت الهيئة انتشارا إعلاميا غير مسبوق، حيث بلغ عدد مرات ظهورها 183 بليون مشاهدة، و 14 مليون مشاهدة لصفحات الموقع الإلكتروني، و 610 577 من المتابعين الجديد على وسائل التواصل الاجتماعي. وشهد اليوم الدولي للمرأة وحملة الستة عشر يوما من العمل للقضاء على العنف ضد المرأة مشاركة غير مسبوقة.

## سين - الناتج 3: النهوض بالتحول في أسلوب العمل

الشكل 12

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

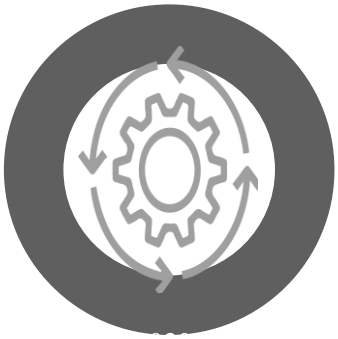

**مجموع المصروفات:**

**29 مليون دولار**

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60%
تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90%
تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59%

81 - تشدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التحسين المستمر وتتبع نهجاً استراتيجياً ومؤثراً إزاء التحول التنظيمي. وتعطي الهيئة الأولوية لربط النتائج بالموارد، واستخدام التمويل كاستثمار لتمكين النمو، والتحول من النماذج التقليدية، والتأكيد على إدارة الأداء التنظيمي.

82 - وإدارة المعارف من الأصول التنظيمية، وقد تجاوزت الهيئة بكثير الإنجاز المقرر لعام 2024، حيث أطلقت 25 مبادرة. ويعزز تبادل الممارسات الواعدة التعلم التنظيمي ويساعد على تحسين النهج والاستراتيجيات البرنامجية وستجدد الهيئة جهودها لتوسيع نطاق الأساليب المبتكرة للعمل وشبكات المعارف في عام 2025.

83 - ولا تزال بعض الجوانب تشكل تحدياً؛ فالهيئة لم تحقق في عام 2024 أهداف الاستدامة المالية للمكاتب. في سياق التمويل الحالي، ستقوم المؤسسة باستعراض بأسلوب نقدي لوجودها الميداني من أجل تحقيق الاستدامة. ولم يُحرز أيضا الهدف المحدد لعام 2024 بالنسبة للمباني المشتركة.

84 - وحققت الهيئة الإنجاز المقرر لعام 2024 من حيث توزيع الوظائف النشطة وعدد التحسينات في طرائق أداء العمل، مع الحفاظ على الاتجاهات الإيجابية المستمرة من السنوات السابقة.

**إضاءة خاصة: الأمم المتحدة 2.0**

الأمم المتحدة 2.0 التي أعلنها الأمين العام تتوخى تحديث منظومة الأمم المتحدة عن طريق تزويدها بمهارات متطورة وثقافة ذات بعد استشرافي من أجل تحقيق أثر أكبر في أهداف التنمية المستدامة. فقد عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 التزامها من خلال الفعاليات التي نُظمت على هامش أسبوع الأمم المتحدة 2.0، ومجتمع لتبادل المعارف، وتحديد أهداف على مستوى الكيانات. ومن المنجزات الرئيسية خاصية البحث في بوابة الشفافية اعتمادا على الذكاء الاصطناعي؛ ومدرسة للذكاء الاصطناعي في آسيا والمحيط الهادئ لبناء مهارات النساء ومنظمات المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة؛ والعمل الأساسي مع مختبر الأمم المتحدة لسيناريوهات المستقبل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستشراف الاستراتيجي وجعل أفرقة الأمم المتحدة القُطرية جاهزة للمستقبل.

## عين - الناتج 4: تعزيز قوة عاملة مُمَكَّنَة والنهوض بثقافة شاملة للجميع في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الشكل 13

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

**مجموع المصروفات:**
**56 مليون دولار**

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60%
تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90%
تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59%

85 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين التنوع الجغرافي ونسبة التمثيل الجنساني في صفوف موظفيها. فقد كان موظفو الهيئة من 138 جنسية في عام 2024، وكان 52 في المائة من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية من البلدان المستفيدة من البرامج، محققة بذلك الأهداف المحددة لكلا المؤشرين. وزاد تمثيل الرجال وتحقق بذلك الإنجاز المقرر.

86 - وحققت الهيئة الهدف المتمثل في أن يكون شـــريك في مجال الموارد البشـــرية في كل منطقة من المناطق. وتعاونت الهيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع لإعداد تقارير مرحلية منســـقة بشـــأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

87 - وواصـل كبار المديرين الدفاع بنشـاط عن إدماج منظور الإعاقة، ونقحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ســـياســـتها المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة، فعززت بذلك طرائق أداء العمل وحققت اللامركزية في صـــنع القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات الصحة النفسية.

88 - وبينما زادت عمليات التوظيف في عام 2024، فإن الهيئة لم تحقق الهدف المتمثل في التوظيف في الوقت المناسب وستعالج هذا الأمر في عام 2025.

## فاء - الناتج 5: المنتجات والخدمات والعمليات المعيارية والبرنامجية والتنسيقية الفعالة

الشكل 14

**التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2024**

**مجموع المصروفات:**
**44 مليون دولار**

تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 60%
تقدم بنسبة تساوي أو تفوق 90%
تقدم بنسبة تتراوح بين صفر و 59%

89 - لا يزال التنفيذ الفعال لطرائق أداء العمل على رأس أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولا تزال الهيئة تدعم التخطيط الفعال على المســتوى القُطري عن طريق تبســيط إجراءات التخطيط والرصــد والإبلاغ وإضفاء طابع المرونة عليها.

90 - وتدعم وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعلّم المؤسسي وصنع القرار، وتنتج أدلة ورؤى مستقلة. ففي عام 2024، حصلت جميع تقارير التقييم على تصنيفات "جيد جداً" أو "جيد"، وبذلك حافظت على مستوى عال من الجودة. وشاركت الهيئة في 42 من تقييمات الأمم المتحدة المشتركة، أو 35 في المائة

من جميع هذه التقييمات في عام 2024. وبلغ العدد 29 بين التقييمات المستقلة والموجزات التجميعية على نطاق المنظومة، منها تجميعان عالميان لتقييم أهداف التنمية المستدامة و 24 تقييما لإطار التعاون. وتجاوزت كلتا الفئتين الإنجازات المقررة لعام 2024.

91 - وقد زاد بنسبة 56 في المائة عن عام 2023 التمويلُ المباشر الموجه للمذكرات الاستراتيجية للمكاتب - وهي طريقة تمويل مرنة ضرورية لتحقيق النتائج بفعالية - وبذلك تحقق الإنجاز المقرر، ومن المأمول أن يكون هذا الإنجاز مؤشرا على اتجاه إيجابي.

## سادسا - التطلع إلى الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029

92 - ستشمل الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 أربع سنوات حاسمة تشكل المرحلة النهائية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيث ستشهد هذه الفترة حلول الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325، والذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، ومرور خمس عشرة سنة على تأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ظل الاستقطاب السياسي المتزايد، وعدم الاستقرار الاقتصادي المستمر، والنزاعات التي طال أمدها، والصدود المتزايد عن المساواة بين الجنسين، تمثل الخطة الاستراتيجية فرصة حاسمة لحفز التقدم العاجل لما فيه مصلحة جميع النساء والفتيات.

93 - واستنادا إلى التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وما تلا ذلك من عمليات مؤسسية للتقييم والتدقيق ومراجعة الحسابات، وفي ضوء دورة عام 2024 للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، تستند الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى الأدلة والدروس المستفادة. وأُعدت الخطة الاستراتيجية بمشاركة واسعة النطاق من الجهات صاحبة المصلحة، ويتجلى ذلك في إجراء استبيان متعدد الجهات صاحبة المصلحة والتشاور مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم.

94 - وستزيد الخطة الاستراتيجية الجديدة من النطاق والأثر والكفاءة عن طريق تعزيز التركيز وتكامل النهج على صعيد الولاية الثلاثية الجوانب والمجالات المواضيعية، بما في ذلك بتبسيط عدد النواتج النظمية. ولزيادة كل من النتائج والموارد، ستجدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة النهج الذي تتبعه في الشراكات، وستستفيد من الدعوات إلى العمل، بما في ذلك ميثاق المستقبل، ومبادرة الأمم المتحدة 2.0، وخطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين.

95 - والخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 - المستندة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من بين التزامات أخرى في مجال حقوق الإنسان - ستسعى إلى التعجيل بتحقيق المساواة والتمكين والحقوق لجميع النساء والفتيات، وإلى الحفاظ على زخم العمل حتى عام 2030 وما بعده.

## سابعا – عناصر مشروع قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

96 – يحيط علماً بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 (الرمز)، ويحيط علماً كذلك بأداء الهيئة القوي حتى الآن في تحقيق أهدافها السنوية؛

97 – يُشجِّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مراعاة الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، بما في ذلك استعراض منتصف المدة، وكذلك من خططها الاستراتيجية السابقة؛

98 – يحثّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة مواءمة إطار نتائجها، حسب الاقتضاء، مع إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة؛

99 – يقرّر إحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.